

# ة للتخفيف من آثار رفع الدعم



## د. بن دغر: أسعار الاتصالات ستبقى ثابتة



ام تي إن، وشركة واي لمراعاة ظروف المواطنين واقتداء بمؤسسات القطاع العام

أعلن الدكتور أحمد عبيد بن دغر نائب رئيس الوزراء وزير الاتصالات وتقنية المعلومات أن أسعار خدمات التليفون الثابت والإنترنت والاتصالات الدولية ستبقى ثابتة كما كانت قبل إعلان تحرير أسعار المشتقات النفطية الاربعة.

وأكد الدكتور بن دغر أنه قد اتفق مع قيادة المؤسسة العامة للاتصالات وشركة تليمون للاتصالات الدولية وشركة يمن موبايل على هذه الخطوة، وذلك بهدف حماية المواطن من أي شكل من أشكال التلاعب بأسعار خدمات الاتصالات.

وعلى هذا الأساس واقتداءً بالمؤسسات في القطاع العام والمختلط دعا وزير الاتصالات والإخوة ملاك شركة (سبافون، وشركة

والمختلط، خاصة وأن الزيادات التي حدثت على أسعار المشتقات لا تؤدي بالضرورة إلى أي زيادات كبيرة ومباشرة على كلفة خدمات الاتصالات في جميع الشركات، وأن أثرها طفيف على الكلفة الإجمالية للخدمات التي تقدمها هذه الشركات للمجتمع الأمر الذي يحتم الحفاظ على أسعار الاتصالات كما هي دون زيادة.

وقال بن دغر في تصريح صحفي: لدي ثقة أن جميع الشركات سوف تستجيب لخطوة تثبيت أسعار الاتصالات خدمة للصالح العام، وحفاظاً على الاستقرار والأمن في البلاد، وانسجاماً مع التوجه الوطني للخروج من الأزمة المالية التي تمر بها البلاد.

## بازيب: لا زيادة على أسعار الطيران الداخلي والخارجي



دون تحرير مدخلات إنتاج هذا القطاع وهو ما تم الآن وجاء كتصحيح للدفع بعجلة نمو وتطور هذا القطاع والاقتصاد الوطني عموماً.

وأكد أن الوزارة وفروعا وهياتها

أكد وزير النقل الدكتور واعد بازيب أن الإصلاحات التي اتخذتها الحكومة والتي تضمنت رفع الدعم عن المشتقات النفطية لن تؤثر بأي زيادة على أسعار تذاكر الطيران الداخلي والخارجي، كون شركات الطيران تشتري الوقود بالسعر العالمي وهو المعمول به في كل دول العالم.

وفيما يتعلق بالنقل داخل وبين المدن قال الوزير بازيب: "ان الوزارة ركزت على انعكاس الأثر المالي لتحرير المشتقات النفطية بأن عممت مؤشراً معيارياً لارتفاع أجور النقل البري (بضائع وركاب) تبعاً لتلك الزيادة وينسب زيادة قدرها 20% من الأسعار التي سادت قبل تحرير أسعار المشتقات".

وأضاف: "قطاع النقل البري بحسب القانون منذ 2004م تم تحريره آنذاك

لن تسمح بالتلاعب بالأسعار وستقف يداً واحدة مع مختلف الجهات الأمنية والعسكرية والسلطات المحلية لتحقيق الاستقرار الاقتصادي والمعيشي ولن تسمح باستغلال هذا الإجراء والذي تم كضرورة اقتصادية.

وقال: "الإصلاحات الاقتصادية المالية والتي دشنت بتحرير أسعار المشتقات النفطية تعتبر ضرورة وطنية واقتصادية ملحة لمحاربة الفساد ورفع المستوى المعيشي للشعب بشكل مباشر يستفيد منه ذوو الدخل المحدود والفئات التي كانت مستهدفة بهذا الدعم الخاص بالمشتقات، بينما لم يستفد منها سوى نفر يسير من خلال تحرير هذه المشتقات لدول الجوار وهو ما نؤكد في وزارة النقل ولدينا عشرات الإثباتات حول ذلك بالأرقام بجرأ وبراً".

## الزيادة في وسائل النقل

بالمحافظات وشرطة السير في عموم المحافظات.. مبينان نسبة الزيادة تفاوتت من خط سير لآخر بحسب المعطيات الميدانية وبالحد المعقول.

أوضح رئيس الهيئة العامة لتنظيم شئون النقل البري جمال الشوبلي أنه تم الاتفاق على مؤشرات الزيادة المقترحة بالتفصيل بالنسبة للنقل الحضري للركاب بين المدن وفي داخل المدن وذلك بين النقابة العامة للنقل والمواصلات وقيادات السلطات المحلية

## الزيادة في أجور النقل.. بعد الجرعة

حدد تعميم أصدرته الهيئة العامة لتنظيم شئون النقل البري مؤشر الزيادة بـ 20% على أجور نقل الركاب والبضائع في عموم المحافظات بعد الإصلاحات التي اتخذتها الحكومة والتي تضمنت رفع الدعم عن المشتقات النفطية.

وكلفت الهيئة فروعها ومكاتبها بالإطلاع على مؤشر الزيادة والتواصل مع غرف عمليات الهيئة وعرفة العمليات المشكلة المكلفة بمتابعة تطبيق الإصلاحات الحكومية وموافاة الهيئة بأي مستجدات.

مؤشر لأسعار نقل الركاب في بعض الخطوط المتاحة المعمول بها وإضافة ٢٠٪

النقل الدولي للركاب (حافلات النقل الجماعي)

التسعيرة الجديدة (ريال)	التسعيرة (ريال يعني)	الاتجاه
٨٤٠٠	٧٠٠٠	صنعاء <-- جده
١٠٨٠٠	٩٠٠٠	صنعاء <-- الرياض
٨٤٠٠	٧٠٠٠	عدن <-- جده
١٠٨٠٠	٩٠٠٠	عدن <-- الرياض
٧٨٠٠	٦٥٠٠	تعز <-- جده
١٠٢٠٠	٨٥٠٠	تعز <-- الرياض
٧٢٠٠	٦٠٠٠	الحديدة <-- جده
٩٦٠٠	٨٠٠٠	الحديدة <-- الرياض

النقل الداخلي بين المحافظات ركاب

الاتجاه	التسعيرة الحالية (ريال)	التسعيرة الجديدة (ريال)	التسعيرة الحالية (راحة) (ريال يعني)	التسعيرة الجديدة (راحة) (ريال يعني)
صنعاء <--	٣٩٠٠	٣٤٨٠	٣٠٠٠	٢٥٠٠
صنعاء <-- عدن	٣٥٠٠	٤٢٠٠	٣٨٤٠	٣٢٠٠
صنعاء <-- تعز	٣٠٠٠	٣٦٠٠	٢٥٠٠	٢٠٠٠
صنعاء <-- أب	٢٥٠٠	٣٠٠٠	٢٤٠٠	٢٠٠٠
صنعاء <-- الغيضة	٦٥٠٠	٧٨٠٠		
صنعاء <-- المكلا	٤٠٠٠	٤٨٠٠		

## 200 مليون دولار مرتبات الموظفين المزدوجين والوهميين

كشف تقرير صادر عن "الجهاز التنفيذي لتسريع استيعاب تعهدات المانحين ودعم تنفيذ سياسات الإصلاحات" أن تطبيق وزارة الخدمة المدنية نظام البصمة والصورة الحيوي المحدث، يمكن أن يؤدي إلى توفير ما يزيد على 200 مليون دولار سنوياً من تكلفة المرتبات والأجور، وذلك من خلال الإزالة الفعلية للموظفين المزدوجين والوهميين من الخدمة المدنية.

ويعد نظام البصمة والصورة في الخدمة المدنية إحدى أبرز الإصلاحات الاقتصادية ذات الأولوية وعددها 13 إصلاحاً، ضمن الإطار المشترك للمسئوليات المتبادلة بين بلادنا والمانحين.

كتب/ المحرر الاقتصادي

وأقرّ التقرير بأن سعة النظام الحالي وعمره ثمان سنوات تعد غير كافية للتعامل مع حجم القوى العاملة الحالية في القطاع العام التي تبلغ تقريباً 1,2 مليون موظف، حيث صمّم لتسجيل 500 ألف موظف فقط.

كما أن وزارة الخدمة المدنية غير قادرة على الإطلاق على حماية البيانات من أي اختراق عبر الشبكة، والشبكات الأكثر خطورة فوق ذلك كله هو أن النظام الحالي غير قادر على كشف العمالة الوهمية لأن نظام البصمة والصورة غير مرتبط مع برمجيات الحضور والانصراف لدى كافة المؤسسات الحكومية، بالإضافة إلى أن قواعد البيانات تلك غير متكاملة مع قواعد بيانات الموظفين الأخرى أو قواعد المرتبات والأجور.

ولفت المصدر إلى أنه كان من المستحيل فنياً أن يتم إضافة منتسبي وزارتي الدفاع والداخلية إلى النظام حسب متطلبات القانون رقم 43 لسنة 2005.

وعلى الرغم من هذه القيود شرعت وزارة الخدمة المدنية في تسجيل منتسبي الوزارتين على أمل أن تتوفر موازنة إضافية لتوسيع قاعدة البيانات المركزية ولتحديث كامل النظام.

وكان الأخ عبدربه منصور هادي رئيس الجمهورية حثّ في اجتماع مع كبار مسؤولي الدولة والحكومة مؤخراً وزارة الخدمة المدنية على العمل على استكمال نظام البصمة والصورة خلال شهر ديسمبر المقبل، "من أجل إيجاد الرقم الوطني الذي يصعب معه الازدواج أو التزوير أو المغالطة".

وأوضح التقرير أن الهدف الرئيسي لنظام البصمة والصورة هو إزالة الموظفين المزدوجين والوهميين من الخدمة المدنية وكذلك من مؤسستي الجيش والأمن.

وأشار إلى أن الجهاز التنفيذي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي عملاً بشكل مشترك على إعداد وثيقة مشروع "استعادة وتوسيع نظام البصمة والصورة" بنهاية فبراير الماضي، وتقديم الدعم إلى وزارة التخطيط من أجل الحصول على التمويل اللازم من المانحين، حيث ستكون تكلفة هذا المشروع في حدود 5, 8 - 8 ملايين دولار.

كما سعى الجهاز التنفيذي للحصول على دعم المانحين لهذا المشروع منذ مارس الماضي، وحتى الآن عبّر مانح واحد رئيسي عن اهتمامه بالمشاركة في تمويل هذا المشروع وهذا المانح هو دولة اليابان، إلا أن هناك حاجة لدعم من مانحين متعددين من أجل الحصول على التمويل الكافي للمشروع المقترح.

ومن المقرر أن يعقد الجهاز التنفيذي سلسلة من الاجتماعات مع المانحين خلال الفترة المقبلة، لمساعدة وزارة التخطيط في الحصول على التمويل المطلوب لهذا المشروع.

وتحتوي وثيقة المشروع على "منهجية للتنفيذ تتجاوز متطلبات المشتريات لاستعادة وتوسيع النظام الحالي وتوفير الاحتياجات الفنية اللازمة والتدريب اللازم لضمان سلامة ودقة بيانات وزارة الخدمة المدنية والتأمينات".

## أسعار الكهرباء بعد قرار الجرعة

أكد نائب رئيس الوزراء وزير الكهرباء المهندس عبدالله محسن الكوع أن خدمات الكهرباء لن تتأثر إزاء عملية تحرير أسعار الوقود.. وأوضح الوزير الكوع، بحسب وكالة سبأ، أن وزارة الكهرباء حريصة على عدم تحميل المواطن أية أعباء إضافية بقدر الحرص الكبير على التخفيف من الانطفاءات.



وحدد نائب رئيس الوزراء وزير الكهرباء التأكيد على أنه لن تطرأ أية زيادات في فاتورة الكهرباء، نتيجة تحرير أسعار الوقود.

## أدوية شاملة

وقال منصور "صحيح أن الوضع الاقتصادي صعب جداً والموارد محدودة، وربع الناتج المحلي يذهب لدعم المشتقات النفطية، لكن لماذا التطبيق السهل للإصلاح الاقتصادي وهو جيب المواطن الذي تستخدمه حكومة الوفاق، وفي كل جرعة تصدر البيانات والقرارات بتوجيه مبلغ الدعم للتنمية والخدمات، ولم يتم من ذلك شيء فلو أن المبلغ المخصص لدعم المشتقات النفطية سيذهب للتنمية، وبناء مشاريع وخدمات ويلمسها المواطن، فسيتمثل المواطن تبعات رفع الدعم لأنه سيقابله من الجانب الأخر تنمية وخدمات ملموسة".

واستطرد "لكن المشكلة أن المعالجات يتحملها المواطن بفرده، وتوجه الموارد المحصلة لزيادة النفقات العيئية والفساد في الإدارة واهدار موارد ونفقات في غير محلها، والوعود بالتنمية تتبخّر والحد من البطالة وتوفير الخدمات يصبح حبر على ورق".

ورأى رئيس جمعية حماية المستهلك أن الحكومة يمكن أن توفر ستة مليارات دولار من أبواب أخرى بدلاً من رفع أسعار المشتقات النفطية "التي تؤثر سلباً على معيشة غالبية السكان وتندثر بثورة جديدة".

ونوه إلى أن تلك الأبواب تشمل "تحصيل الضرائب من الشركات والمؤسسات الخاصة المتميزة، والتأكد من سلامة الأوعية الجرمكية والزكوية بحجمها الحقيقي ومراقبتها، ومنع الاعتمادات البنترولية التي تمنح للوزراء والقادة العسكريين والمحافظين وغيرهم، ومؤسساتها، والغاء الموازنات الوهمية في المؤسسة العسكرية والأمنية".

واعتاد "لكن المشكلة أن المعالجات يتحملها المواطن بفرده، وتوجه الموارد المحصلة لزيادة النفقات العيئية والفساد في الإدارة واهدار موارد ونفقات في غير محلها، والوعود بالتنمية تتبخّر والحد من البطالة وتوفير الخدمات يصبح حبر على ورق".